فى معركة الاصلاح الاجتماعى

مبعث الحركة الفكرية لإصلاح الأحداث

يرجع تاريخ الحركة الفكرية من إصلاح الأحداث افضل وصغار المجرمين فى مصر إلى أمرين .

الأمر الأول : الطفل السجين ، إذ أنه فيما قبل سنة ١٨٩٤ كان كل من زار سجنا من السجون المصرية يقع نظره على عدد ليس بالقليل ، حيث يسجن الأحداث جنبا إلى جنب و كبار المجرمين ، الأمر الذى اهتم له المفتش العام للسجون إذا ذاك ، الدكتور م . كركشنك باشا (سنة ١٨٨٤ — ١٨٩٧) .

الأمر الثانى : الطفل الشريد . حيث أخذ المئات من الأطفال المشردين فى الانتشار فى أكبر شوارع مدينة القاهرة والإسكندرية ، كان الكثيرون من أولياء أمور هؤلاء الأطفال المارقين يتهمونهم بالجرائم ، ليتسنى القبض عليهم و إيداعهم (سجن الأحداث) مما انتهى إلى صدور قانون التشرد رقم ٢ لسنة ١٩٠٨

و يرجع ما أعددنا لإصلاح الأحداث منذ الساعة الأولى إلى خطوات ثلاث .

الخطوة الأولى :

(١) تدبير مكان صالح جمع فيه الأطفال على حدة وكان مقره الاسكندرية فى سنة ١٨٩٤

(أ) وفى سنة ١٨٩٦ انتقل بهؤلاء الأطفال من الإسكندرية إلى القاهرة حيث مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ، ومنها إلى مدرسة البنات التابعة لمجلس مديرية الجيزة سنة ١٩٠١

(ب) وفى سنة ١٩٠٧ أنشئت إصلاحية للبنات وكان مقرها حلوان .

(٢) وما كان من إنشاء دار فسيحة سنة ١٩٠٧ خصصت للبنين والبنات تأسست على نظام معاهد الإصلاح فى أمريكا فى ذاك الوقت ، وانتقل إليها الأحداث من البنين والبنات فى سنة ١٩٠٨ . و إن الفضل فى إقامة هذه الدار والمبنى الشامخ يرجع إلى كولس باشا مفتش عام السجون سنة ١٨٩٧ — ١٩١٣ ، ومؤسس سجون مصر و إصلاحياتها وواضع أنظمتها .

(٣) إصلاحية المرج سنة ١٩٢٨ ويرجع إنشاؤها إلى سنة ١٩٢٠ ، بناء على قرار لوزير المعارف ، بعد أن تم الاتفاق بين حكمدار بوليس القاهرة ومستشار وزارة المعارف مستر باترس إذ ذاك على إنشاء (مدرسة الحقل الصناعية) يلحق بها الأطفال المشردين

الذين يعبثون بالأمن والنظام فى شوارع القاهرة والذين هم مصدر متاعب رجال البوليس ، ومضيعة لأوقاتهم وقد كان مقرها الجبل الأصفر ، و إلى سنة ١٩٢٥ ثم تسليمها إلى مصلحة السجون ، وقد نقلت إلى مكانها الحالى سنة ١٩٢٨ ، وتشغل ما لا يقل عن ٧٠ فدانا .

(٤) إصلاحية أحداث القناطر ، أنشأتها مصلحة السجون سنة١٩٢٨ ،لتقوم بإعداد ما يلزم من حاجة السجون إلى غزل القطن ، وبها مصنع تأسس لهذا الغرض .

الخطوة الثانية :

تشريع الأحداث ، وقد مر على هذه الخطوة مراحل أربع :

(المرحلة الأولى) فيما أدخل من تعديل ، على ما كان من تشريع قائم، من قانون العقوبات سنة ١٨٨٣ وكان ذلك فى سنة ١٩٠٤ ، حيث كفل الحكم على الأحداث بالوضع فى مدرسة إصلاحية ، إلى الجلد بالعصا مع إباحة الحبس فى السجون .

(المرحلة الثانية) صدور قانون المتشردين الأحداث (قانون رقم ٢لسنه١٩٠٨) وأساسه الحكم على الحدث المتشرد أو المارق من سلطة والديه ، بالوضع بالإصلاحية أو بمدرسة شبيهة بها إلى أن يبلغ سنّ ١٨ سنة .

(المرحلة الثالثة) فيما أدخل من تعديل سنة١٩٣١على قانون العقوبات ، وأساسه مراعاة الحكم على الحدث ، والوضع بالإصلاحية لمدة لا تزيد على خمس سنوات ، ولا يمكث بها بعد سنّ ١٨ سنة .

(المرحلة الرابعة) فيما أدخل من تعديل على قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ ، بمناسبة إلغاء الامتيازات الأجنبية ، وأخص هذه التعديلات فى محيط الأحداث طبعا .

(١) تحريم سجن الأحداث من سنّ ٧ — ١٥ سنة .

(٢) إلغاء العقوبة البدنية .

الخطوة الثالثة : محاكم الأحداث ومحاكمتهم :

لا تختلف محاكمة الأحداث وما يتبع فيها من إجراءات عن تلك التى تتخذ حين محاكمة المجرم البالغ ، اللهم إلا ما كان من :

(١) إنشاء محكمة خاصة للأحداث فى سنة ١٩٠٥ بالقاهرة محاكية النظام الأمريكى فى ذاك الوقت ، من حيث الأخذ بفردية القاضى ، على أن نظام الجلسات لا يختلف عما هو مقرر فى المحاكم العامة .

(٢) كما أنشئت فى سنة ١٩٠٦ محكمة أخرى للأحداث فى الاسكندرية على مثال الموجودة بالقاهرة .

(٣) وفى سنة ١٩٢١ تقرر أن تخصص نيابة للأحداث ، تتبع محكمة الأحداث بالقاهرة والإسكندرية .

(٤) وفى يونيه سنة ١٩٤٠ أنشئ مكتب للخدمة الاجتماعية فى محكمة الأحداث بالقاهرة ، طبقا لقرار وزارى من وزارة العدل بالاتفاق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ، ومهمة هذا المكتب : بحث حالة الأحداث قبل المحاكمة بحثا اجتماعيا صحيا نفسيا ، مع اقتراح العلاج .

ومن الإنصاف أن نقرر : أن أساس هذا المكتب و إنشاءه يرجع إلى تلك الأيدى العاملة فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية .

وإنى بهذه المناسبة أقرر أن أول قاض أقام العدل فى محكمة الأحداث بالقاهرة وكان له أثر يذكر واقتراحات لو كان عمل بها السلف فى حينها ، لكنا قد خطونا شوطا بعيدا فى إصلاح الأحداث وتقدما يذكر ، هو المرحوم (ثروت باشا) وقد كان من أخص إقتراحاته : العمل على إنشاء المدارس الصناعية وتعميمها ، حتى يجد هؤلاء الأحداث إليها سبيلا .

كما أن أول قاض تعهد محاكمة الأحداث بالإسكندرية (عبد الفتاح يحيى بك) وهو صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا .

توزيع الأحداث على دور الإصلاحيات :

الأصل فى توزيع الأحداث على دور الإصلاحيات فى مصر ، هو القانون : قانون العقوبات ، وقانون التشرد . وعلى هذا الأساس :

(١) تضم إصلاحية البنات المحكوم عليهن بقانون العقوبات وقانون التشرد معا ، إذ أنها الإصلاحية الوحيدة فى القطر ، ومقررها لا يزيد على ٣٠٠ بنت .

(٢) "ا" خصصت إصلاحية أحداث الجيزة للبنين منذ سنة ١٩٢٩ للأحداث المحكوم عليهم بقانون التشرد وفيما قبل ذلك كانت تضم بين جدرانها الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات وقانون التشرد ومقرر هذه الإصلاحية ٨٥٠ غلاما ، وقد يصل تعدادها إلى ٩٠٠ غلام .

"ب" أما إصلاحية أحداث القناطر فإنها فى الواقع جزء متمم لإصلاحية الجيزة ، ذلك أن الأحداث الذين يعملون فى مصنع الغزل ، يختارون ممن ألحقوا بإصلاحية الجيزة ، وممن قد مضت عليهم سنة أو أكثر ، وطبقا لشروط تقتضيها صناعة الغزل ، ومقررها ٣٠٠ غلام .

(٣) وأخيرا أحداث المرج ، كان يلحق بها الأحداث المشردون حتى سنة ١٩٢٩ ، حيث خصصت للأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات ، ومقررها ٥٠٠ غلام ، على أن يلحق بها ما يقرب من ٦٠٠ غلام أو يزيدون .

الحلقة المفقودة من الإصلاح فى مصر :

إن حلقة إصلاح الشبان والشابات المجرمين فى مصر ، حلقة ملأى بالألوف من الشبان والشابات و إن هذه الناحية المهجورة لفى مسيس الحاجة إلى تشريع خاص ومعاهد تحمى الشباب ، من شر الانزلاق فى عالم الجريمة والمجرمين .

* * *

وفى النهاية أختتم كلمتى هذه باقتراحات متواضعة ، راجيا أن تحقق الأمل فى ما فاتنا من سبل الاصلاح ، وطرائق العلاج ، فى شتى نواحى إصلاح الأحداث .

أما أول المقترحات : فتشريع شامل يكتنف جميع نواحى الحياة الاجتماعية للأحداث والشبان على السواء ، ويقيهم شر الجريمة والمجرمين ؛ على أن يحرم بتاتا سجن الأحداث والشبان فى السجون العمومية .

ثانيا : تنظيم محاكم الأحداث وما يتبعها من نظام المحاكمة ، على أن تكون مبعث إصلاح وتهذيب لا أن نلقى بأطفالنا إلى دور الإصلاحيات دون بحث أو علاج .

ثالثا : العمل على إنشاء نظام إدارات المراقبة، سواء ما كان منها تابعا لمحاكم الأحداث أو معاهد الإصلاح .

رابعا : تعدد معاهد الإصلاح وتعميمها وتنظيمها ، بحيث يتسنى توزيع الأحداث عليها ، بما يتفق وأسنانهم وميولهم ومستوى حياتهم العقلية ، و إعدادهم إعدادا يمكنهم من الحياة الشريفة .

(خامسا) إنشاء معاهد لإصلاح الشبان والشابات من المجرمين ، حتى ننقذ الآلاف منهم ، و يعودوا إلى المجتمع مواطنين عاملين، دون أن يكونوا حربا عوانا عليه وعلى أنفسهم.

(سادسا) معاهد خاصة لضعاف العقول من الأحداث ، على أن تكون أقرب إلى المستوصفات منها إلى أماكن الحجز .

(سابعا) نظام يحقق رعاية الأحداث بعد الإفراج عنهم ، دون العود إلى اقتراف الجرائم ، ويقيهم شر البطالة .

فتح الله المرصفى

مفتش التعليم بمصلحة السجون